ضمان الجودة والاعتماد في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي لتحسين مدخلات سوق العمل "دراسة استقرائية لتجارب بعض الدول العربية و الأجنبية"

د. علوطي لمين - جامعة المدية
الطالبة: العربي بن حورة آمال - جامعة المدية

المستخلص:

في ظل الإقبال المتزايد على التعليم الجامعي و انسجاما مع الأصوات التي تنادي بضرورة تطويره والوصول به إلى مستويات نوعية أفضل,فإنه بات من الضروري أن يتم تطبيق معايير ضمان الجودة و الاعتماد الأكاديمي من طرف مؤسسات التعليم العالي للمحافظة على الأداء المتميز لهذه المؤسسات ,و لمواكبة التطورات العلمية و المعرفية مما يدعو الجامعات لإعادة النظر في العملية التعليمية من اجل رفع كفاءة التعليم العالي و تجويد مكوناته.

و في هذا الإطار جاءت هذه الدراسة كمحاولة لعرض و استقراء تجارب تحقيق الجودة والاعتماد في عدد من الدول العربية و الأجنبية حيث تم التطرق إلى دراسة التوجه العالمي نحو تطبيق ضمان الجودة و الاعتماد في مؤسسات التعليم العالي من خلال تحديد الإطار المفاهيمي لضمان الجودة والاعتماد وعرض أهم الجهود والمحاولات العربية و الدولية التي بذلت في هذا السياق.

الكلمات المفتاحية: الجودة ،التعليم العالي، الاعتماد،البحث العلمي،سوق العمل.

Abstract

In the light of the growing of demand for the university education, There is also some voices calling for the need of developing and its access to the levels of better quality, it has become necessary to implement quality assurance standards and accreditation by institutions of higher education to maintain the outstanding performance of these institutions, and to keep up with scientific developments and knowledge, which calls for universities to rethink the educational process in order to raise the efficiency of higher education and improve its components.

In this context, the study was an attempt to view and extrapolate the experiences of achieving quality and accreditation in a number of Arab and foreign countries where they were addressed to the study of the global trend towards the application of quality and ensure accreditation in higher education institutions by identifying the conceptual framework for quality assurance and accreditation and Showing the most important efforts of Arab and international attempts that have been made in this context.

Key Words Quality, Higher Education, reliable, scientific research, and the labor market.

مقدمة:

يعتبر قطاع التعليم العالي والبحث العلمي أحد مرتكزات التنمية الشاملة،و ذلك من خلال مساهمته في إعداد الكوادر الفنية،الأكاديمية والمهنية لمؤسسات المجتمع المختلفة،إضافة إلى دوره في تطوير المعرفة و استخدامها ونشرها من خلال البحث العلمي،و إعداد المتخصصين في مجالاته و تطوير أساليب خدمة المجتمع و البيئة.

لذلك حظيت عملية تطوير التعليم باهتمام كبير في معظم دول العالم ، وكان من أهم أدوات تطويره تطبيق معايير الجودة التي أصبحت سمة من سمات هذا العصر، مما جعل المفكرين يطلقون على هذا العصر عصر الجودة باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لنموذج الإدارة الناجحة التي ظهرت لمسايرة المتغيرات الدولية و المحلية و محاولة التكيف معها.

و بناء على ذلك فان تحديد المرتكزات الأساسية للجودة يحتل أهمية كبيرة في إطار التطبيق العملي لها في مختلف المؤسسات العاملة،ومنها المؤسسات المعنية بالتعليم العالي والبحث العلمي ؛إذ أن هذه المرتكزات من شأنها أن تشير إلى الحقائق الأساسية التي ينبغي أن يرتكز عليها في مجال ضمان الجودة.

و تهدف عملية ضبط الجودة إلى تطبيق أساليب متقدمة لضمان الجودة وكذلك التحسين المستمر لمدخلات العملية التعليمية و تحقيق أعلى المستويات الممكنة في الممارسات أو العمليات، و بالتالي تحين جودة مخرجات مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي و تتضمن هذه العملية تطبيق مجموعة من المعايير التي يهدف تنفيذها إلى التحسين المستمر في المنتج التعليمي لفائدة سوق العمل.

تكمن **أهمية** الدراسة في تحسين و تطوير هيكل التعليم العالي والبحث العلمي بتطبيق مفاهيم ضمان الجودة والاعتماد لما تتميز به الجودة كونها أداة فعالة لتطبيق التحسين المستمر لجميع أوجه النظام.

في ضوء ما سبق **تسعى** هذه الدراسة إلى التعرف على أنجع التجارب الدولية و العربية في مجال ضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي،و ذلك من خلال التطرق إلى النقاط التالية:

- تحليل مفاهيم ضمان الجودة و نظم الاعتماد في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي؛
- تحديد دوافع الاهتمام بتطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي ؛
- التعرف على مبادئ عملية ضمان الجودة والاعتماد في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي
- استقراء لأهم التجارب الأجنبية و العربية في مجال ضمان الجودة و الاعتماد في مؤسسات التعليم العالي، وتحديد أبرز نقاط الاختلاف بين التجربتين.

أولا: مصطلحات الدراسة:

1. مفهوم ضمان الجودة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي:

قبل التطرق إلى مفهوم ضمان الجودة كان لا بد من التطرق أولا لمفهوم الجودة ؛حيث اتفقت العديد من الأدبيات على مفهومها، و قدمت التعاريف التالية لها:

- **الجودة** هي كل ما يتم عمله من أجل إرضاء العميل أو المستفيد و مواجهة احتياجاته، واحتياجات العاملين في المؤسسة و كذلك احتياجات المجتمع.[1]
- **الجودة** تعني تحقيق احتياجات و توقعات العملاء أو تجاوزها من خلال الاتصال المباشر بهم للتعرف على رغباتهم و توقعاتهم.[2]
- و في **مجال التعليم العالي والبحث العلمي** تعني **الجودة** مقدرة مجموع خصائص ومميزات المنتج التعليمي على تلبية متطلبات الطالب، وسوق العمل و المجتمع و كافة الجهات الداخلية و الخارجية المنتفعة.[3]

ـ **جودة التعليم العالي** تعني التطور المستمر و الأداء الكفء لمؤسسات التعليم العالي، لكسب ثقة المجتمع في خريجيها على أساس آلية تقييم معترف بها عالميا.[4]
ـ **جودة التعليم العالي** هي محاولة رفع مستوى مؤسسات التعليم العالي إلى مستوى مثالي وفقا لمعايير تعليمية وبحثية و تنظيمية و تقييمية.[5]
ـ **ضمان الجودة** هو نظام للأنشطة هدفه توفير الضمان بان السيطرة الشاملة على الجودة تجري بصورة فعالة.[6]
ـ **ضمان جودة التعليم العالي** هو مجموعة الإجراءات المخططة و المنهجية اللازمة لإعطاء ثقة كافية بأن المنتج التعليمي أو العملية التعليمية المؤداة تستوفي مطالب الجودة المطلوبة.[7]
بصفة عامة يمكن القول أن مفهوم **ضمان الجودة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي** يعبر عن مجموعة الأنشطة والأساليب والإجراءات التي تتخذ للتحكم في درجة جودة المنتوج العلمي والبحثي بهدف تلبية احتياجات سوق العمل من الكفاءات المحلية بأفضل صورة وانسب تكلفة ممكنة.
-**سوق العمل:**هو سوق افتراضي نظري ونوع من انواع الاسواق الاقتصادية.يتواجد فيه الباحثون عن العمل والعارضون لفرص العمل من أصحاب الشركات وغيرهم الذي يخلقون مكان العمل ويبحثون عن اليد العاملة.

2. مفهوم الاعتماد في قطاع التعليم العالي :

لقد تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم الاعتماد في مجال التعليم من بينها:

ـ **الاعتماد** هو المستوى أو الصفة أو المكانة التي تحصل عليها المؤسسة التعليمية أو البرنامج التعليمي مقابل استيفاء معايير الجودة النوعية المعتمدة لدى مؤسسات التقويم التربوي.[8]
ـ **الاعتماد** حسب **Houghton** هو ممارسات تقوم بها هيئة خارجية هي مؤسسة الاعتماد وتقوم بمساعدة المؤسسات الشبيهة لها و التي لها الخبرة في هذا المجال بمساعدة المؤسسة التي تتقدم للحصول على الاعتماد في عملية التقويم و تحسين أهدافها التعليمية.[9]
ـ **الاعتماد** هو مجموعة الإجراءات و العمليات التي تقوم بها هيئة الاعتماد من اجل أن تتأكد من أن المؤسسة قد تحققت فيها شروط و مواصفات الجودة المعتمدة لدى مؤسسات التقويم ,وان برامجها تتوافق مع المعايير المعلنة والمعتمدة، وان لديها أنظمة قائمة لضمان الجودة والتحسين المستمر لأنشطتها الأكاديمية وفقا للضوابط المعلنة التي ينشرها المكتب.[10]
ـ بصفة عامة يمكن القول **أن الاعتماد** عملية مستمرة للتعرف على مدى تحقيق المعايير والمؤشرات و تحديد نقاط القوة والضعف، والعمل على تحسين الأداء لمختلف مجالات مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي و منظوماتها، ويتم هذا من خلال الشواهد والأدلة المتمثلة في قواعد البيانات والمعلومات المتاحة و الوثائق و غيرها.
ينقسم الاعتماد في التعليم الجامعي إلى ثلاثة **أنواع** متكاملة فيما بينها كما يلي:

1. الاعتماد المؤسسي Institutional Accreditation : ويسمى أيضا بالاعتماد العام أو الاعتماد الأولي، و يعتبر الخطوة الضرورية للبدء في العمل و التأكد من أن المؤسسة التعليمية قد استوفت الشروط و المعايير العامة المطلوبة ؛بحيث تشمل تلك المعايير جميع عناصر المؤسسة،بمدخلاتها و عملياتها و مخرجاتها ,ذلك لان هذا النوع من الاعتماد يتضمن اعترافا بالكيان الشامل للمؤسسة ,فإذا ما تم التأكد من توافر هذه المعايير يتم الانتقال إلى الاعتماد الأكاديمي أو البرنامجي و هذا النوع الثاني من أنواع الاعتماد و الذي يلي الاعتماد المؤسسي في التنفيذ.[11]

2. الاعتماد الأكاديمي Academic Accreditation: ويسمى أيضا بالاعتماد البرامجي ويقصد به الاعتراف بالكفاءة الأكاديمية لأي مؤسسة أو برنامج تعليمي في ضوء استيفاء معايير الجودة النوعية المعتمدة التي تصدرها هيئات ومؤسسات أكاديمية متخصصة،ويمنح هذا الاعتماد بعد حصول المؤسسة على الاعتماد المؤسسي،كما أنه لا يمنح إلا بعد مرور سنة واحدة من تخرج الدفعة الأولى على الأقل،وذلك لضمان الحصول على تقويم متكامل وفحص دقيق لكل ما يتعلق بالبرامج الدراسية في كافة مراحلها ،و لأعضاء هيئة التدريس ومؤهلاتهم و نشاطاتهم البحثية وخبراتهم و الطلاب و أدائهم الشهري و النهائي للامتحانات و سجلاتهم الأكاديمية و توفير مصادر التعليم المختلفة و غيرها.[12]

3. الاعتماد المهني Professional Accreditation :يقصد به الاعتراف بالكفاية لممارسة مهنة معينة في ضوء معايير تصدرها هيئات ومنظمات مهنية متخصصة على المستوى المحلي والإقليمي و الدولي كالاتحادات والروابط و النقابات المهنية الخاصة بكل مهنة؛حيث عادة ما تعقد اتفاقيات خاصة بين المؤسسات المهنية والمؤسسات التعليمية لوضع الضوابط والمستلزمات الأكاديمية والتدريب العملي الكفيل بمنح هذه البرامج الأكاديمية نوعا من التأهيل،و بناء عليه يتم إعفاء الخريج من عدد من هذه الاختبارات أو جميعها، و قد يعني هذا أن بعض البرامج الأكاديمية المهنية تحتاج للحصول على اعتمادين،أحدهما من الجهة المسؤولة عن الاعتماد الأكاديمي والأخرى من الجهة المسؤولة عن الاعتماد المهني.[13]

ثانيا:دوافع الاهتمام بتطبيق نظام ضمان الجودة و الاعتماد في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي:

أسهمت عدد من الأمور في زيادة دوافع الاهتمام بتطبيق نظام ضمان الجودة و الاعتماد في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي هي:[14]

ـ **تزايد المستجدات و التحديات التي تواجه التعليم العالي:** الأمر الذي أصبحت معه مؤسسات التعليم العالي مطالبة أكثر من أي وقت مضى بالعمل على الاستثمار بالإنسان ,كونه رأس المال الأعلى ومساعدته على امتلاك المهارات و المعارف اللازمة للتعامل مع هذه المستجدات والتحديات بأفضل طريقة ممكنة.

ـ **التحديات العلمية و التقنية الجديدة:** و التي فرضت تطور التعليم العالي الالكتروني وتزايد استخدام الشبكة العنكبوتية (الانترنيت) و ظهور المكتبات الرقمية أو المكتبات الالكترونية ،وتطور معايير جودة المناهج و التوجه نحو التكامل في المعرفة و ظهور نظام التعليم عن بعد.

ـ **التحديات السياسية**:أدى انفتاح الأنظمة السياسية و توجهها نحو الديمقراطية إلى ظهور الديمقراطية في التعليم الجامعي ودعم استقلال الجامعات و الحريات الأكاديمية فيها ،ورعاية حقوق الطلبة .

ـ **العولمة**:حيث فرضت تحديات العولمة تنامي الاهتمام بالتربية الدولية و تطبيق معايير الجودة الشاملة في التعليم.

ـ **التحديات الاقتصادية:** حيث أدى ذلك إلى تطبيق المعايير الاقتصادية في الأنظمة التعليمية وتوثيق العلاقة بين التعليم العالي و قطاعات العمل والإنتاج وتبني فكرة الجامعة المنتجة.

ثالثا:مبادئ عملية ضمان الجودة و الاعتماد في التعليم العالي و البحث العلمي:

هناك مبادئ أساسية لعملية ضمان جودة التعليم العالي والاعتماد وهي مستوحاة من النظم والممارسات تشمل:[15]

ـ الاهتمام بالمستفيد الأساسي (الطالب) والعناية به و الحرص على تحقيق مستويات عالية من رضائه من خلال مقابلة احتياجاته و رغباته و توقعاته؛
ـ القيادة والحوكمة الموجهة بالفكر والتخطيط الاستراتيجي والموضوعية والشفافية والعدالة؛
ـ نمط الإدارة الديمقراطية التي تعتمد المشاركة الفعالة لكافة الأطراف ذات المصلحة، وتستخدم التفويض والتمكين في سلطات اتخاذ القرارات و تقبل النقد؛
ـ الابتكار و الإبداع بغرض التغيير الهادف و التحسين و التطوير المستمر؛
ـ الاستقلالية بما يضمن احترام المؤسسة التعليمية و مسؤولياتها في إدارة عملياتها وأنشطتها الأكاديمية و الإدارية؛
ـ الالتزام وعدم التخلي عن المسؤوليات والواجبات التي تحددها الأدوار الخاصة بالمؤسسات أوالأفراد ؛
ـ التعلم المستمر من جانب المؤسسة والمعتمد على الاستفادة من الخبرات المتراكمة وتقبل الأفكار الجديدة والانفتاح على العالم.

رابعا:استقراء التجارب الأجنبية لضمان الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي:

لقد قامت العديد من الدول الأجنبية بتأسيس هيئات خاصة لضمان جودة التعليم العالي إيمانا منها بأهمية ضبط جودة التعليم و فيما يلي عرض لهذه التجارب:

✓ **تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:**

إن تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال ضمان الجودة و الاعتماد في مؤسساتها التعليمية وبرامجها تتصف بالتميز لكونها تنطلق من الجامعات ذاتها حيث تسعى الجامعات طوعيا إلى أن تحصل على اعتراف أكاديمي من احد مؤسسات الاعتماد؛ وتقوم هذه الأخيرة باعتماد الجامعة اعتمادا عاما بناءا على تقويم خارجي أو اعتمادا خاصا للتخصصات التي تطرحها.[16]

و تم إنشاء مجلس اعتماد التعليم العالي سنة 1996 و الذي يهدف إلى إيجاد مؤسسة قومية تتولى الإشراف على مؤسسات الاعتماد ؛و هي مؤسسات غير حكومية في التعليم العالي ، ويقوم مجلس الاعتماد بالاعتراف بمؤسسات الاعتماد العاملة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي بناء على معايير محددة يضعها مجلس الاعتماد، و يتم إعادة اعتماد هذه المؤسسات مرة كل 10 سنوات بناء على تقرير يقدم كل 5 سنوات .و العمل الذي تقوم به مؤسسات الاعتماد هو عمل تطوعي,[17] و يتم من خلال مراجعة عمليات التقييم الذاتي بواسطة القائمين على المراجعة،وزيارة ميدانية للمؤسسة التعليمية مرة كل عام و العمل على جذب متطوعين جدد من المهتمين بالتعليم العالي للانضمام إلى المنظمة.

وهناك **معايير** تم تطبيقها في ست جامعات أمريكية و أثبتت نجاحها بدرجة كبيرة وهذه المعايير هي:

القيادة، التخطيط الاستراتيجي ، التركيز على الطلاب والمعلمين و السوق، إدارة المعلومات وتحليلها و دراستها،

التركيز على الهيئة التدريسية و الموظفين، إدارة العمليات ، نتائج الأداء التنظيمي.

✓ **تجربة بريطانيا:**

تعد حركة الاعتماد في بريطانيا الأحدث و ذلك بالمقارنة مع التجربة الأمريكية ؛حيث أسندت هذه المسؤولية سنة 1992 إلى مجالس تمويل التعليم العالي في انجلترا وويلز و تقوم هذه المجالس بتقييم نوعية التعليم في مؤسسات التعليم العالي إلى تمويلها.

و في سنة 1995 أعيد النظر في الطريقة المتبعة في التقييم بحيث ثلاث أغراض:

- تشجيع التحسين و التطوير؛
- توفير معلومات فاعلة للجمهور حول نوعية التعليم العالي بناءا على الأهداف والأغراض كما تحددها كل مؤسسة؛
- ضمان الحصول على مردود ذي قيمة للمال العام الذي يستثمر في التعليم العالي.[18]

و في سنة 1997 أنشئت ببريطانيا هيئة توكيد الجودة بهدف وضع نظام لتوكيد الجودة و معايير الجودة في التعليم العالي ,و تعتبر هذه الهيئة هيئة مستقلة و غير حكومية تعمل كجمعية أهلية ،ويشمل نظام توكيد الجودة في الهيئة النشاطات التالية:

- عمليات المراجعة الداخلية لتوكيد الجودة، والتي تتم بواسطة المؤسسات التعليمية نفسها من خلال مراجعة البرامج بواسطة محكمين داخليين و خارجيين.
- مراجعة الجودة بالمؤسسة التعليمية و ذلك بواسطة هيئة توكيد الجودة؛
- تقييم الأبحاث التي تتم بالمؤسسات التعليمية بواسطة القائمين على المراجعة عن طريق الجهة المانحة.[19]

و في سنة 2002 تم تفعيل دور هيئة توكيد الجودة من خلال النظام الآتي:

- مراجعة المؤسسات التعليمية كل خمس سنوات؛
- التطوير بالمشاركة مع مؤسسات التعليم العالي حول مدى مطابقتها للمعايير الأكاديمية.

ويتم **تمويل** هذه الهيئة من خلال المصادر التالية:

- المساهمة في جميع مؤسسات التعليم العالي60%؛
- الدخل الذي يتم تحصيله من خلال التعاقدات التي تتم بين الهيئة و صندوق تمويل التعليم العالي 30%؛
- مصادر أخرى (تبرعات)10%.[20]

وتتمثل **معايير** ضمان الجودة ببريطانيا في :

تأمين بيئة تعليمية مناسبة, استقلالية الجامعة عن الجهة المالكة, ضمان السيولة المالية, تامين هيكل تنظيمي مترابط, وجود نظام لضمان الجودة, تامين تطوير المناهج التعليمية و أساليب التقييم بمشاركة الهيئة التعليمية, وجود ممتحنين خارجيين و إسهام الاستشاريين من هيئات ومراكز أكاديمية في مجالات المراقبة و التطوير.[21]

✓ **تجربة اليابان**:

تأثر النموذج الياباني كثيرا بالنموذج الأمريكي حيث يتم اعتماد الجامعات اليابانية بواسطة هيئة اعتماد الجامعات اليابانية من خلال نظامين:

النظام الأول: **الاعتماد** و يمنح للجامعات التي تتقدم لأول مرة لطلب العضوية الرسمية في هيئة الاعتماد.

النظام الثاني: **إعادة الاعتماد** و يمنح بعد مرور 5سنوات من الحصول على الاعتماد بالنسبة للجامعات التي تحصل لأول مرة على الاعتماد و يمنح كل 7 سنوات للجامعات التي حصلت على إعادة الاعتماد من قبل, و لا بد من أن يمر على إنشاء الجامعة 4سنوات حتى يكون لها الحق في الانضمام لعضوية الهيئة.[22]

و نظرا للتنوع في مؤسسات التعليم العالي باليابان ,واتساع عملية تقويم أداء المؤسسات التعليمية بمختلف مقوماتها و عناصرها وضعت الهيئة اليابانية لاعتماد الجامعات عدة **معايير** يمكن استخدامها في التقويم الذاتي للجامعات وهي:

فلسفة الجامعات و أهدافها،الإجراءات والنظم الإدارية وسياسة اتخاذ القرارات الجامعي،تطوير النظم الجامعية،نوعية الموظفين بالمؤسسة الجامعية،نوعية الطلاب و الحياة الطلابية،نوعية الأنشطة التربوية المقدمة للطلاب ،الأنشطة البحثية و جودتها،نوعية الخدمات الاجتماعية المقدمة للمجتمع ، المناهج الدراسية و الإمكانيات المتاحة للتعلم والمكتبات و مصادر المعلومات،التمويل و قدرة الجامعة على توفير الموارد المالية اللازمة لها,وجود نظام للجودة التعليمية و البحثية بالجامعة،رضا أصحاب الأعمال عن الجامعة وخريجيها.

✓ **تجربة فرنسا:** لقد أعطت فرنسا نموذجا أوربيا أخر للنظر في جودة التعليم العالي حيث تبين أنه نتيجة لعدم فعالية الأنظمة التقليدية المركزية لتقييم الأداء و ضبط الجودة والتي اتسمت بضعف الاستقلالية و البيروقراطية, فقد تشكلت لجنة وطنية للتقييم بقرار رئاسي وبرلماني سنة1985،و تتبع هذه اللجنة رئيس الجمهورية مباشرة وبالتالي فهي مستقلة عن رئيس الوزراء ووزير التعليم العالي,أو أي جهة حكومية أخرى.[23]

فلجنة التقييم في فرنسا **(CNE) comite National d'evaluation**أنشئت بموجب قانون التعليم العالي الذي صدر سنة 1984،و الذي أعطى الجامعات استقلالية أكثر على الصعيد الأكاديمي و المالي،ثم اتبع بقانون 1989 و الذي أعطى **(CNE)** استقلالية إدارية فأصبحت مرتبطة مباشرة برئاسة الجمهورية و ليست تابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

تشمل إجراءات التقييم و الاعتماد الذي تمارسه لجنة التقييم **(CNE)** تقييما عاما للمؤسسة ومراجعة للبرامج,ويشمل التقييم العام مراجعة أساليب التدريس و النشاطات البحثية و نظم الإدارة و بيئة التعليم ،كما تجرى عملية التقييم عادة بناء على طلب مؤسسة التعليم العالي نفسها و إن كان للجنة الوطنية الحق في إجراء تقييم لأي مؤسسة تريد أن تقيمها,و تقوم هذه اللجنة بزيارة كل المؤسسات مرة كل ثمان سنوات تقريبا,و تنشر نتائج تقييمها في تقرير عن كل مؤسسة و يرسل التقرير للوزارات المعنية .[24]

أما إجراء مراجعة البرامج فيشمل تقريرا ذاتيا من المؤسسة نفسها,ثم زيارة من قبل اللجنة القومية للمؤسسة و التي تعد تقريرها و الذي تستند إليه لجنة خبراء خارجية لإصدار أحكامها لاعتماد البرامج و المواد الدراسية للمؤسسة,و تقوم اللجنة القومية للتعليم بنشر تقرير عام عن البرامج التي تمت مراجعتها,و إعداد تقرير سنوي يتم رفعه إلى رئيس الجمهورية الفرنسية يتضمن نتائج التقييم للمؤسسات التعليمية.[25]

✓ **تجربة ألمانيا:** يعد التعليم العالي في ألمانيا مركزيا و يتسم بمركزية التمويل و الإدارة حيث أن الحكومة هي المسؤولة عن إدارة التعليم, إلا أن التنافس الدولي الذي أدت إليه الظروف الداخلية و الخارجية في ألمانيا دعي إلى ضرورة تقييم الجودة و توفير المعلومات المناسبة لذلك و توجيه الطلاب و أولياء الأمور و المشاركين.[26]

و يعد مجلس الاعتماد مسؤولا من الدولة كلها،و قد تم إنشاؤه سنة 1999 و تم تدعيمه من قبل بعض الاتحادات و المؤسسات مثل اتحاد الجامعات و مؤسسات التعليم العالي في ألمانيا,و المهمة الرئيسية للمركز تقتصر فقط على توفير الاعتماد ,لكن لاعتماد المؤسسات التي ستصبح مسؤولية عن وضع البرامج و اعتمادها بدلا من المجلس.

و لقد ركزت عملية إصلاح التعليم العالي بألمانيا على الإدارة المؤسسية و تمويل المؤسسات وإجراءات تقييم وضبط الجودة و تجويد التعليم,و خاصة في عمليتي التدريس و المناهج التي أكد عليها بيان بولوجنا **Bologna** الذي تم إصداره سنة 1999 بواسطة بعض الوزراء الأوربيين , ويهدف بيان بولوجنا إلى تحقيق الأهداف التالية:

زيادة المرونة في برامج التعليم المقدمة للطلاب؛
تحسين مستوى الدرجات العلمية في ألمانيا مقارنة بغيرها ؛
زيادة توافد الطلاب على الدراسة في ألمانيا.
و يتم تنفيذ ضمان جودة التدريس من خلال بعض الأساليب الكمية و إجراء الاختبارات التقويمية بواسطة الحكومة,و تعتمد بعض الدول الأخرى على نتائج عملية التقييم ,و قد تم إتباع إجراءات التقييم منذ عام 1999 ,وهذا يعني حدوث نقلة في التوجه الفكري من عملية الاستحسان إلى موضوع الاعتماد الأكاديمي و المؤسسي.[27]

خامسا: استقراء التجارب العربية لضمان الجودة و الاعتماد في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي

✓ **تجربة مصر:** تقع الجهود التي شرعت في مصر لضمان الجودة و الاعتماد تحت مظلة **مشروع تطوير التعليم العالي Higher Education Enhancement project (HEEP)** الذي أطلق سنة 2002 بدعم من البنك الدولي و تشرف على هذا الموضوع تخطيطا و تنفيذا اللجنة القومية لضمان الجودة و الاعتماد التي تشكلت سنة 2001 قبل البدء في تنفيذ مشروعات التطوير و ذلك للعمل على إعداد الدراسات اللازمة لإنشاء الهيئة القومية لضمان الجودة و الاعتماد في التعليم.[28]

لقد قامت مصر بعدة مشاريع تسعى من خلالها إلى ضمان جودة التعليم في هذه المؤسسات ،و من أهم هذه المشاريع صندوق تطوير التعليم العالي**(HEEPF)** حيث يعتبر هذا الأخير جزء من اتفاقية قرض رقم **4658** بتاريخ **2002** بين جمهورية مصر العربية و البنك الدولي للإنشاء والتعمير **IBRD** لدعم و تمويل أولويات الخطة الإستراتيجية لمشروع تطوير التعليم العالي ,و قدرت ميزانية المشروع ب 12 مليون دولار أمريكي,وقد تم زيادتها بمقدار مليون دولار أخرى بناء على قرار مجلس إدارة وحدة إدارة المشروعات (**PMU**) .[29]

و يعتبر مشروع (**HEEPF**) من أوائل المشروعات التي بدأت في سنة 2002 في المرحلة الأولى والتي تقرر تنفيذ أنشطتها خلال الفترة 2002-2007,و المشروعات التي بدأت على التوالي مع مشروع (**HEEPF**) هي مشروع تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات (**FLDP**),مشروع تأكيد الجودة و الاعتماد (QAAP),مشروع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات **(ICTP)** ,مشروع كليات التربية **(FOEP)**,مشروع الكليات التكنولوجية المصرية **(ETCP)**و لذا كان مشروع **(HEEPF)** يوجه جزءا من دعمه و تمويله للمشروعات الخمسة المتصلة به,و في سبتمبر 2006 تم إنشاء مشروعين جديدين تحت مظلة وحدة إدارة مشروعات التطوير هما وحدة التخطيط الاستراتيجي **(SPU)** و مشروع الأنشطة الطلابية **(SAP)** كل هذه المشاريع أنشئت بدافع ضمان جودة قطاع التعليم العالي.[30]

✓ **تجربة السعودية:** تأسست الهيئة الوطنية للتقويم و الاعتماد الأكاديمي سنة 2004 و هي هيئة تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال الإداري و المالي و يشرف عليها مجلس التعليم العالي، وهي تهدف إلى ضبط جودة التعليم العالي و ضمان كفاءة مخرجاته لمقابلة متطلبات سوق العمل.[31]

و تطبق الجامعات السعودية عشرة معايير لضمان الجودة في التعليم العالي هذه المعايير هي:

جودة الطالب الجامعي,جودة البرامج التعليمية,جودة عضو هيئة التدريس,جودة طرق التدريس ,جودة الكتاب الجامعي,جودة القاعات التعليمية,جودة الإدارة الجامعية, جودة اللوائح والتشريعات,جودة التمويل, جودة تقييم الأداء.[32]

✓ **تجربة الإمارات العربية المتحدة**:أنشئت هيئة الاعتماد الأكاديمي سنة 2000 و قد ركزت الهيئة عملها على تقييم أوضاع مؤسسات التعليم العالي الخاصة استنادا إلى معايير الترخيص والاعتماد,وكان نتيجة لذلك إغلاق 16 مؤسسة تعليمية خاصة خلال الفترة من 2001 حتى 2003 ,لأنها لم تستوف الشروط والمتطلبات المنصوص عليها للترخيص ,هذا و تتم المراجعة الدورية لكافة مؤسسات التعليم الخاص بشكل سنوي وكذلك إعادة اعتماد برامجها الأكاديمية كل خمس سنوات.[33]

وقامت هيئة الاعتماد الأكاديمي بوضع وثيقة معايير الترخيص و الاعتماد،و التي تتخذ كأساس للتقييم في عملية الترخيص لمؤسسات التعليم العالي ،و الاعتماد الأكاديمي للبرامج التي تقدمها هذه المؤسسات ،و تعتمد هذه المعايير على شروط ومواصفات الجودة العالية في التعليم العالي المعترف بها دوليا و عالميا,و بتطبيق هذه المعايير يمكن التأكد من أن الجامعات و كلياتها تقدم برامج تعليمية تعادل في محتواها و جودتها البرامج المعترف بها عالميا.

وتنقسم معايير الترخيص و الاعتماد إلى أربعة **معايير** رئيسية هي:[34]

رسالة و فعالية المؤسسة, البرنامج التعليمي, خدمات الدعم التعليمية. الإجراءات الإدارية.

✓ **تجربة سلطنة عمان:** عملت الحكومة العمانية على تأسيس نظام لضمان الجودة يتولى تنظيمه وإدارته مجلس الاعتماد، وكليات التربية التابعة لوزارة التعليم العالي سعت لتبني نظام ضمان الجودة و اتخاذه كمنهج لتطوير العمل و كوسيلة لإعداد المعلم المناسب لاحتياجات سوق العمل.[35]

تم تأسيس مجلس الاعتماد بموجب المرسوم السلطاني رقم 2001/74 لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي بالسلطنة و الاعتراف بها عالميا, يتكون المجلس من عشرة أعضاء ذوي الكفاءة و الخبرة العلمية و العملية ،و من أصحاب المهن حملة الشهادات العليا ستة منهم على الأقل من أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي،ويتولى المجلس مهمة اعتماد البرامج المقدمة في مؤسسات التعليم العالي و إعداد الأنظمة و المعايير المتعلقة باعتماد الجودة مراجعتها و تحديثها وضمانها في التعليم العالي بسلطنة عمان و تحديد متطلبات المهارات المطلوبة لممارسة المهن.

ويتبنى المجلس **خمسة معايير** لتقييم كل مؤسسة تعليمية هي:جودة المادة العلمية، جودة أعضاء هيئة التدريس، جودة طرق التدريس و التقنيات المستخدمة، جودة الإدارة التعليمية، جودة القاعات الدراسية و المختبرات.[36]

✓ **تجربة الكويت:** يعنى مجلس الجامعات الخاصة باعتماد الجامعات الخاصة ,وتشمل مهامه كل من النظر في طلبات إنشاء المنشات التعليمية الخاصة و تحديد متطلبات الاعتماد الأكاديمي للمنشات التعليمية و اعتماد برامجها و مراجعة أدائها للتحقق من التزامها بما ورد في مرسوم إنشائها ,بالإضافة إلى اعتماد المعايير و الشروط الواجب توافرها في البرامج الدراسية في المنشآت التعليمية الخاصة و إعادة النظر في هذه الشروط و المعايير،كما يقوم باعتماد الشهادات الصادرة من المنشات التعليمية الخاصة و معادلتها وفقا للقواعد والإجراءات المقررة لذلك,و كذلك النظر في إلغاء أو وقف نشاط أو دمج المنشات التعليمية الخاصة.

وقد ورد في التقرير الوطني لدولة الكويت أن هناك مشروعا لإنشاء هيئة اعتماد أكاديمي وضمان الجودة،ومن مهامها حماية مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة من خلال منح شهادة اعتماد و ضبط الجودة لبرامجها التعليمية و التخصصية و ضمان حق المستثمرين و المستفيدين من برامج التعليم العالي في نوعية عالية ذات جودة من التعليم.[37]

✓ **تجربة فلسطين:**أسست وزارة التربية و التعليم العالي في **فلسطين سنة 2002** الهيئة الوطنية للاعتماد و الجودة والنوعية لمؤسسات التعليم العالي ,وقد وضعت الهيئة معايير أساسية للجودة والنوعية لعملية تقييم البرامج تركز على مراجعة المعايير الأساسية و التي تكون مجتمعة النوعية الشمولية للبرنامج أو المؤسسة,و هذه المعايير هي:

الرسالة و الأهداف العامة و هيكلة البرنامج و مضمونه و البيئة التربوية و التعليمية-التعلمية، نوعية الطلبة المقبولين و نظام الدراسة،نسب النجاح و نوعية الخريجين, نجاعة نظام الدراسة ونوعية هيئة التدريس و المرافق التعليمية-التعلمية, التواصل الخارجي والتبادل المعرفي و التقييم الداخلي للنوعية.[38]

✓ **تجربة الأردن:** أنشأت هيئة اعتماد و ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي في الأردن بموجب قانون التعليم العالي و البحث العلمي رقم 4 لسنة 2005 حيث تأسست كمجلس اعتماد لمؤسسات التعليم العالي يتبع لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي ,إلا أن الطموح لتحسين نوعية التعليم وضمان جودته دفع نحو تحويل المجلس إلى هيئة اعتماد مستقلة عن الوزارة و إكسابها الصفة المؤسسية لضمان الاستقلالية و المرونة الإدارية ؛حيث سعى المجلس إلى تحقيق الأهداف التالية:[39]

- ✓ التحقق من انسجام أهداف البرامج الأكاديمية المختلفة مع مهارات الطلبة المكتسبة؛
- ✓ تعزيز شفافية و مصداقية الشهادات الممنوحة؛
- ✓ استمرارية الارتقاء بنوعية التعليم العالي .

تنقسم أنواع الاعتماد لمجلس اعتماد مؤسسات التعليم العالي في الأردن إلى:[40]

- **الاعتماد العام للجامعات:** و يحدد الطاقة الاستيعابية العامة للجامعة.
- **الاعتماد الخاص للبرامج الأكاديمية:** و يحدد الطاقة الاستيعابية للتخصص الأكاديمي.

و تخضع الجامعة لإجراءات متابعة الاعتماد العام مرة كل ثلاث سنوات كحد أقصى ومتابعة الاعتماد الخاص للبرامج الأكاديمية مرة كل سنتين كحد أقصى بدءا من تاريخ أخر قرار للاعتماد العام أو الخاص.

❖ **تحديد أوجه الاختلاف في الأساليب المطبقة لتحقيق الجودة و الاعتماد بين المؤسسات التعليمية العالمية والعربية:**بعد استعراض تجارب بعض الدول العالمية والعربية في مجال ضمان الجودة و الاعتماد يمكن القول أن جوانب الاختلاف في تلك الأساليب تكون على النحو التالي:

1. من حيث التشكيل الإداري: نجد أن الجامعات العالمية لديها مجلس اعتماد للتعليم أو وكالة ضمان الجودة مستقلة استقلالا تاما عن وزارة التعليم العالي و البحث العلمي, إما الجامعات العربية لديها هيئات وطنية للاعتماد والجودة مرتبطة مباشرة بوزارة التعليم العالي و البحث العلمي.

2. من حيث الأهداف:الجامعات العالمية تسعى إلى تقويم الأداء و تحقيق الاعتماد وضبط الجودة في كافة المراحل, بينما الجامعات العربية تسعى إما إلى تقويم الأداء أو تحقيق الاعتماد أو ضبط الجودة دون وجود تكامل بين المراحل ذات الأهداف.

3. من حيث مؤشرات الجودة و الاعتماد: نجد أن الجامعات العالمية وضعت عدد من المؤشرات التي تحقق الاعتماد و الجودة على المستوى المؤسسي و التخصصي,بينما نجد أن

الجامعات العربية قد وضعت عددا من المؤشرات التي تحقق إما الاعتماد أو الجودة على المستوى المؤسسي والتخصصي دون التكامل بين العمليتين.

4. من حيث الميزانية:في الجامعات العالمية نجد أن مؤسسات التعليم العالي تدعم ميزانية الجودة والاعتماد بجزء، والدولة تدعم الجزء الآخر بالإضافة إلى التبرعات بينما في الجامعات العربية نجد أن وزارة التعليم العالي فقط هي التي تدعم ميزانية الجودة و الاعتماد.

5. المؤهلات العلمية: في الجامعات العالمية تتوافر العناصر ذات الكفاءة العالية و النزاهة لإدارة وحدات الجودة على مستوى الجامعات والكليات والأقسام، بينما في الجامعات العربية لا تتوافر العناصر ذات الكفاءة العالية و النزاهة بالكم المطلوب لإدارة وحدة الجودة على مستوى الجامعات.

الخاتمة:

لقد أصبح تحسين جودة التعليم العالي هدفا مهما و استراتيجيا لكل الجامعات التي تتطلع إلى تحقيق الريادة والتميز،وذلك لان التحدي الكبير الذي يواجهها في الوقت الحاضر وفي المستقبل لم يعد يتمثل في مدى قدرتها على تقديم التعليم لكل الراغبين في الالتحاق ببرامجها المختلفة، ولكن يتمثل في مدى قدرتها على تقديم خدمة تعليمية بجودة عالية تحقق مواصفات الخريج للتميز الذي يلبي احتياجات المجتمع و سوق العمل.هذا ما دفع بالكثير من الدول الأجنبية والعربية إلى تبني بعض تجارب نظم إدارة و ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي لضمان جودة برامجها الأكاديمية ومن ثم مخرجاتها، لا سيما في ظل تطبيق عالمية التعليم العالي بالإضافة إلى مجموعة عوامل أخرى أوجدت قوة دفع ذاتية لمؤسسات التعليم العالي نحو تبني الجودة و الاعتماد.

ومن خلال استقراء بعض هذه التجارب تبين أنها تختلف من دولة لأخرى باختلاف المجتمعات ونظمها التعليمية ؛حيث اتخذ الاعتماد مداخل مختلفة منذ أن بدأت هذه الدول تراجع نظم الاعتماد الخاصة بالتعليم العالي حرصا على ضمان الجودة و سعيا لمواجهة التحديات و التطورات التي حدثت في التعليم العالي في نهاية القرن العشرين.

قائمة المراجع:

1. باللغة العربية:

❖ الكتب:

ـ يوسف حجيم الطائي, محمد فوزي العبادي,هاشم فوزي العبادي, إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي,مؤسسة الوراق,الطبعة 1, 2005.

ـ حسن حسين البيلاوي و آخرون, الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز و معايير الاعتماد – الأسس و التطبيقات- دار المسيرة, عمان, الطبعة 1, 2006.

ـ فيصل عبد الله الحاج, سوسن شاكر مجيد, الياس سليمان جريسات, دليل ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية, مجلس ضمان الجودة و الاعتماد, 2008.

❖ المجلات العلمية:

ـ جعفر عبد الله موسى إدريس, احمد عثمان إبراهيم احمد, عبد الرحمان بن عبد الله الاختر,إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة على خدمات التعليم العالي من اجل التحسين المستمر و ضمان جودة المخرجات و الحصول على الاعتمادية,مجلة أماراباك,الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا,المجلد 3,العدد 7, 2012.

ـ هلال بن زاهر النبهاني, علي مهدي كاظم , نموذج مقترح لتطبيق معايير الجودة في مؤسسات التعليم العالي,بحوث و دراسات,مجلة شؤون اجتماعية, العدد 102, 2009 .

❖ الملتقيات و المؤتمرات العلمية :

ـ أمجد محمود محمد درادكة, معايير ضمان الجودة والاعتماد في كليات التربية في الجامعات الأردنية , المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي ,الأردن 2011.

ـ جمال علي الدهشان, الاعتماد الأكاديمي , الخبرة الأجنبية و التجربة المحلية, المؤتمر العلمي السنوي الثاني حول معايير ضمان الجودة و الاعتماد في التعليم النوعي بمصر و الوطن العربي, جامعة المنصورة ,أفريل 2007.

ـ وحمة بلهادف, عبد الكريم فراحي, التعاون الاورو ـ عربي في قطاع التعليم العالي و انعكاساته على ضمان الجودة في الجامعات العربية دراسة تقييمية لمشروع " Altair", الملتقى الدولي حول معايير ضمان الجودة و تطوير آلياتها بمؤسسات التعليم العالي ,يومي 29-30 أكتوبر 2013, جامعة مستغانم.

ـ سوسن شاكر الحلبي, ضمان جودة و اعتماد البرامج الأكاديمية في المؤسسات التعليمية (الأهداف-الإجراءات-النتائج),مؤتمر رابطة جامعات لبنان بالتعاون مع المكتب الوطني لبرنامج تمبوس الأوربي, يومي29-30 أكتوبر,2011.

ـ سوزان محمد المهدي, التجارب العالمية و العربية في إدارة نظم الاعتماد الأكاديمي بمؤسسات التعليم العالي ,المؤتمر السنوي الدولي الأول حول الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي النوعي في مصر و العالم العربي,"الواقع و المأمول" , 8 – 9 أفريل 2009.

ـ صالح الحسين ادحيريج, إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي , عرض بعض النماذج و التجارب العربية و العالمية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي , المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي, 2012.

ـ طبيب عبد السلام, إدارة الجودة في التعليم العالي كأهم مدخل لتحسين العملية التعليمية ,خبرات وتجارب بعض الدول في مجال الجودة التعليمية,المؤتمر الدولي الثالث حول تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام و الخاص, الأردن, 28 أفريل-1 ماي 2014.

ـ حليان عبد الله الحولي, ضمان الجودة في الجامعات العربية, المفهوم و آليات التطبيق, المؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم ,القاهرة, سبتمبر 2012.

ـ عمر محمد عبد الله الخرابشة, تجربة المملكة الأردنية الهاشمية في ضمان الجودة و معايير الاعتماد الأكاديمي في الكليات التربوية, المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي ,2012.

- عدنان الأمين و آخرون, التقرير الإقليمي حول انجازات التعليم العربي في البلدان العربية وتحدياته (1998-2009), المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي ,القاهرة,31 ماي – 02 جوان 2009.

- نوال نصر, ضمان الجودة و الاعتماد لمؤسسات إعداد المعلمين "تجارب دولية", المؤتمر الدولي الأول حول الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات و برامج التعليم العالي النوعي بمصر و الوطن العربي"الواقع و المأمول",8-9 أفريل 2009.

❖ **المواقع الالكترونية:**

- عاقلي فضيلة بنت العربي, بايشي أمال, ضمان جودة التعليم العالي العربي و بعض التجارب العالمية الناجحة, نحو اقتراب سوسيو –اقتصادي- منشور على الموقع الالكتروني:
Http://www.Alazhar .edv.ps /planning%20Acadimic%20quality2013/images/libarb/95 .pdf./12/01/2015/13.00h.

- محمد بن عبد الكريم الدحام, خطوات الاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي,منشور على الموقع الالكتروني :
https://www.google.dz/?gws_rd=cr,ssl&ei=JwHOVIWOJOr4ywP1t4H4Aw#q12/01/2015/13.00h.

2. باللغة الأجنبية:

- Abendi abdellah, Management des savoirs et développement des compétences à l'heure destic, revue économique et management, N^0: 3, Tlemcen, mars 2004.

- cheng.y, Quality Assurance in Education-Internal Interface and Future, journal of quality in Education, vol 2, N^0 4, 2003.

- Houghton. J, Academic Accreditation who, what, when and why? Parks and Recreation vol (31), N (2), 1996.

- Schada.A, Recent Quality Assurance Activities in Germany, European Journal of Education, vol (38) , N0 (3) ,2003.

- Yousef berkane, Assurance qualité dans l'enseignement supérieur en Algérie Exigences et préalable, communication présenté au colloque international sur les enjeux de l'assurance qualité dans l'enseignement

- supérieur à le 20-21 Novembre 2010, l'université 20 Aout, Skikda, Algérie.

الهوامش

[1] -أمجد محمود محمد درادكة, معايير ضمان الجودة والاعتماد في كليات التربية في الجامعات الأردنية , المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي ,الأردن 2011,ص 03.

[2] - Abendi abdellah, Management des savoirs et développement des compétences à l'heure destic, revue économique et management, N0: 3, Tlemcen, mars 2004, p30.

[3] - يوسف حجيم الطائي, محمد فوزي العبادي,هاشم فوزي العبادي, إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي,مؤسسة الوراق,الطبعة 1, 2005,ص135.

[4] - جعفر عبد الله موسى إدريس, احمد عثمان إبراهيم احمد, عبد الرحمان بن عبد الله الاختر,إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة على خدمات التعليم العالي من اجل التحسين المستمر و ضمان جودة المخرجات و الحصول على الاعتمادية,مجلة أمارابك,الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا,المجلد 3,العدد 7, 2012 ,ص 40.

[5] -Yousef berkane,Assurance qualité dans l'enseignement supérieur en Algérie Exigences et préalable, communication présenté au colloque international sur les enjeux de l'assurance qualité dans l'enseignement supérieur à le 20-21 Novembre 2010, l'université 20 Aout, Skikda , Algérie p:23 .

[6] عليان عبد الله الحولي, ضمان الجودة في الجامعات العربية, المفهوم و آليات التطبيق,المؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم ,القاهرة, سبتمبر 2012, ص207.

[7] cheng.y ,Quality Assurance in Education-Internal Interface and Future, journal of quality in Education, vol 2,N0 4,2003,P204.

[8] حسن حسين البيلاوي و آخرون, الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز و معايير الاعتماد –الأسس و التطبيقات- دار المسيرة, عمان, الطبعة 1, 2006, ص19.

[9] Houghton. J, Academic Accreditation who, what, when and why? Parks and Recreation vol (31), N (2), 1996, p42.

[10] فيصل عبد الله الحاج, سوسن شاكر مجيد, الياس سليمان جريسات, دليل ضمان الجودة و لاعتماد للجامعات العربية, مجلس ضمان الجودة و الاعتماد, 2008, ص 10.

[11] Schada.A, Recent Quality Assurance Activities in Germany, European Journal of Education, vol (38) , N0 (3) ,2003, P 287 .

[12] Houghton. J, op cite, p42.

[13] Schada.A, op cite, p286.

[14] عمر محمد عبد الله الخرابشة, تجربة المملكة الأردنية الهاشمية في ضمان الجودة و معايير الاعتماد الأكاديمي في الكليات التربوية, المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي, 2012, ص 593.

[15] سوزان محمد المهدي, التجارب العالمية و العربية في إدارة نظم الاعتماد الأكاديمي بمؤسسات التعليم العالي ,المؤتمر السنوي الدولي الأول حول الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي النوعي في مصر و العالم العربي,"الواقع و المأمول" , 8 – 9 أفريل 2009, ص ص68 -69.

[16] سوسن شاكر الحلبي, ضمان جودة و اعتماد البرامج الأكاديمية في المؤسسات التعليمية (الأهداف-الإجراءات-النتائج),مؤتمر رابطة جامعات لبنان بالتعاون مع المكتب الوطني لبرنامج تمبوس الأوربي , يومي 29-30 نيسان,2011, ص 06.

[17] هلال بن زاهر النبهاني, علي مهدي كاظم , نموذج مقترح لتطبيق معايير الجودة في مؤسسات التعليم العالي,بحوث ودراسات,مجلة شؤون اجتماعية, العدد 102, 2009 , ص ص 123-124.

[18] سوسن شاكر الحلبي, مرجع سابق, ص 11.

[19] حسن حسين البيلاوي, مرجع سابق, ص 228.

[20] طبيب عبد السلام, إدارة الجودة في التعليم العالي كأهم مدخل لتحسين العملية التعليمية ,خبرات و تجارب بعض الدول في مجال الجودة التعليمية,المؤتمر الدولي الثالث حول تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص, 28 أفريل-1 ماي 2014 ,الأردن, ص 10.

[21] جمال علي الدهشان, الاعتماد الأكاديمي , الخبرة الأجنبية و التجربة المحلية, المؤتمر العلمي السنوي الثاني حول معايير ضمان الجودة و الاعتماد في التعليم النوعي بمصر و الوطن العربي, جامعة المنصورة ,أفريل 2007, ص 13.

[22] عاقلي فضيلة بنت العربي, بايشي أمال, ضمان جودة التعليم العالي العربي و بعض التجارب العالمية الناجحة, نحو اقتراب سوسيو –اقتصادي- منشور على الموقع الالكتروني:
Http://www.Alazhar .edv.ps /planning%20Acadimic%20quality2013/images/libarb/95.pdf./12/01/2015/13.00h.

[23] حسن حسين البيلاوي, مرجع سابق, ص 228.

[24] نوال نصر, ضمان الجودة و الاعتماد لمؤسسات إعداد المعلمين "تجارب دولية", المؤتمر الدولي الأول حول الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات و برامج التعليم العالي النوعي بمصر و الوطن العربي"الواقع و المأمول",8-9 أفريل 2009, ص 95.

[25] جمال علي الدهشان, مرجع سابق, ص 15.

[26] محمد بن عبد الكريم الدحام, خطوات الاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي,منشور على الموقع الالكتروني :
https://www.google.dz/?gws_rd=cr,ssl&ei=JwHOVIWOJOr4ywP1t4H4Aw#q12/01/2015/13.00h.

[27] محمد بن عبد الكريم الدحام, مرجع سابق.

[28] حسن حسين البيلاوي, مرجع سابق, ص 257.

[29] صالح الحسين ادحيريج, إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي , عرض بعض النماذج و التجارب العربية و العالمية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي , المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي, 2012,ص 623.

[30] صالح الحسين ادحيريج, مرجع سابق,ص ص 623- 624.

[31] عدنان الأمين و آخرون, التقرير الإقليمي حول انجازات التعليم العربي في البلدان العربية و تحدياته (1998-2009), المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي ,القاهرة,31 ماي – 02 جوان 2009, ص15.

[32]- هلال بن زاهر النبهاني , علي مهدي كاظم, مرجع سابق,ص 125.
[33]- رحمة بلهادف, عبد الكريم فراحي, التعاون الاورو – عربي في قطاع التعليم العالي و انعكاساته على ضمان الجودة في الجامعات العربية دراسة تقييمية لمشروع " Altair", الملتقى الدولي حول معايير ضمان الجودة و تطوير آلياتها بمؤسسات التعليم العالي ,يومي 29-30 أكتوبر 2013, جامعة مستغانم, ص .11
[34]- جمال علي الدهشان,مرجع سابق, ص 18.
[35]- حسن حسين البيلاوي, مرجع سابق, ص 293.
[36]- هلال بن زاهر النبهاني , علي مهدي كاظم, مرجع سابق,ص ص 125- 126.
[37]- رحمة بلهادف, عبد الكريم فراحي,مرجع سابق, ص 11.
[38]- هلال بن زاهر النبهاني , علي مهدي كاظم, مرجع سابق,ص ص 124 -125.
[39]- صالح الحسين ادحيريج, مرجع سابق,ص 620.
[40]- نوال نصر, مرجع سابق, ص 100.